مجلة البحوث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2352 - 9822
E-ISSN : 2588-1574
المجلد السادس/ العدد الأول
جوان 2019

OEB Univ. Publish. Co.

# الدبلوماسية الاقتصادية مفتاح الدخول إلى مضمار الاقتصاد العالمي: تقييم الحالة "الجزائر-فرنسا"

## *Economic diplomacy is the key to entering the global economy Assessment of the case "Algeria-France"*

**د. حمزة طيبي**

**thtaibi.hamza@yahoo.fr**

**جامعة الأغواط**

تاريخ الاستلام: 2018/09/07 تاريخ قبول النشر: 2019-02-20

**تصنيف JEL:** F530، F150، F590

**الملخص:**

الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو إبراز دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، واختيار العلاقات الفرنسية الجزائرية نموذجا، لاسيما في هذه المرحلة التي كثر فيها الجدل والخلاف في العالمين الجيوسياسي والجيواقتصادي، بالنظر إلى كثرة الاتجاهات الفلسفية والمآرب والفاعلين أو الفواعل في هذين الميدانين. إذ تغير تصور الدبلوماسية من المفهوم التقليدي وهو حفظ السلم وتحقيق التعايش بين الشعوب، إلى تصورات أخرى: ثقافية، تقنية، أمنية، رياضية، إنسانية، سياحية، بيئية... فإرساء علاقات تعاون اقتصادي (تجارية أو مالية أو فنية) مع الدول الأخرى لتحقيق التنمية المشتركة وصيانة الأمن الاقتصادي وتطلعات المجتمعات والمنظمات إلى التقدم والرفاهية. واعتمدنا في دراسة هذه الإشكالية على المنهج الوصفي التحليلي في تشخيص حدود وملامح العلاقات الاقتصادية التي تربط البلدين، مع التركيز على المنافع والمزايا التي جنتها الجزائر من جراء هذا التعامل وتقييم حنكتها الدبلوماسية في صيانة مصالحها. لنخلص في الأخير، إلى ضرورة الانطلاق من ثوابت الهوية وخصوصيات المجتمع والمقدرات الكامنة في البلد لتأطير علاقة مجدية وعادلة اقتصاديا قوامها الاحترام المتبادل بشكل أساسي.

**الكلمات المفتاحية:** الدبلوماسية الاقتصادية؛ العلاقات الاقتصادية الدولية؛ فرنسا؛ الجزائر

***Abstract:***

The purpose of this study is to highlight the role of economic diplomacy in international relations, and chose the "French-Algerian relations" as a model, particularly, in this stage where much controversy and disagreement on the geo-economic and geo-political worlds, In view of the large number of trends / actors in these fields. As the concept of diplomacy has been changed from the traditional concept (keeping peace and coexistence among peoples), to other perceptions: cultural, technical, security, sports, humanitarian, tourism, environmental ... to establishing economic cooperation relations (commercial, financial or technical) with other countries, for achieve common development and maintenance of economic security and the aspirations of societies/ organizations to progress and welfare.

In this study, we relied on the analytical descriptive method, in diagnosing the limits and features of the economic relations between the two countries, focusing on the benefits and advantages that Algeria derived from this interaction, and evaluating its diplomatic ability to protection its interests.

Finally, we came up with the following results: the need to start from the fundamentals of identity and the specificities of the Algerian society/ economy; to enumerate the potential of the country to frame a meaningful and just economic relationship of mutual respect mainly.
**Keywords**: economic diplomacy; international economic relations; France; Algeria

## I المقدمة:

يعتبر الاقتصاد من المواضيع المفصيلية في تحريك العلاقات الدولية التي شعارها تشارك وتبادل المنافع بين الدول ذات السيادة، وقد اتخذ الاقتصاد ضمن سمات العصر الراهن كوسيلة حقيقية لتكريس انفتاح المجتمعات بعضها على بعض، وكمسوغ للتخلص من القيود الجامدة النابعة من ثوابت الهوية الإنسانية أو من الاعتبارات المستندة على مسألة السيادة الوطنية، في سياق عالم متعولم ذو فضاء واحد تضمحل أو تمتزج فيه الثقافات لتكون فنا واحدا والأعلام لتكون لونا واحدا. وإن كان هذا الأمر هو مرحلة متقدمة

جدا في مسار العولمة، لكن النمط الذي تسير به العلاقات الدولية والجسور التي تنشأ من خلالها، بخاصة العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد ذلك أكثر فأكثر.

فكثيرا ما يروج إلى أفضل الممارسات/المبادرات/التجارب التي حصلت في معظمها بطبيعة الحال بالدول المتقدمة، على غرار الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، كمرجعيات/معايير عالمية يسترشد بها ويستلهم منها في التخطيط والتنفيذ لأية إصلاحات هيكلية... وكثيرا ما تبرم اتفاقات التعاون والتبادل البينية والدولية في توزيع الموارد والمنتجات تحت إشراف الهيئات الدولية المهتمة بتطوير الاقتصاد العالمي وإرساء التكامل الدولي والإقليمي، بمثل المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأوبك... وقد غزت الفضائيات ووسائل التواصل الاجتماعي بيوت الناس واخترقت خصوصياتهم بل وغيرت الرأي العام لمجتمعات والأنماط الاستهلاكية بشكل جذري... كذلك التخصص الصناعي الذي عزز من تنافسية المنتجات في استقطاب المستهلكين وما رافقه من تنامي ملحوظ في التجارة الدولية (استيراد وتصدير) وإعادة هيكلة لسوقي التعليم والعمل العالمية إزاء هجرة الكفاءات إلى البيئة المحفزة... عوامل وفواعل كثيرة شكلت أهم سمات المرحلة الحاضرة في إدارة العلاقات الدولية.

وهذه الظروف ولدت لدى عديد الخبراء وصناع القرار حالة من التململ والمناوئة، التي قد تنحو للأسف في بعض الأحيان إلى الجدل في حلقات الحوار أو النزاع والعنف في الميدان بين الدول، على أساس أن هذه الظروف كونت حالة جديدة من التبعية إلى الدول المتقدمة (التي كان منها فيما سبق دول مستعمرة) وحملت في طياتها مخاطر متنوعة وآفات تهدد بحق الأمان الاقتصادي والاجتماعي للدول الأضعف التي هي في العادة الدول النامية.

## 1 مشكلة البحث:

في مجرى هذا التطور لاسيما مع عقد التسعينيات من القرن المنصرم، اهتمت دراسات وأبحاث بتحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية على المستوى الدولي وتقدير نقاط الارتكاز في تفعيل هذه العلاقات كذا استشراف المآلات والنهايات التي ستصير إليها تحت فرضيات معينة، فتبلورت منها أرصدة معرفية قائمة ومعتبرة ألفت معارف وعلوم كالاقتصاد

الدولي المالية والتجارة الدولية... لكنها مازالت رغم أصالتها ودورها في تغذية المكتبات وتنوير الباحثين عاجزة عن التماشي مع سرعة التحولات في المشهد العالمي وعدد الظواهر الخصبة للبحث والتقصي.

يتوقع من هذا البحث أن يضيف مساهمة، ولو صغيرة، تنور القارئ/الباحث العربي بموضوع شائك في بناء العلاقات الاقتصادية الدولية وضمان العدالة في جزئياتها، مفاده "الدبلوماسية الاقتصادية"، حيث يمكن أن يشارك الُحكام والسفراء ورجال الأعمال الوطنيين والمغتربين في جلب الخيرات لبلدهم وتحقيق طموحات مجتمعهم ربما بأبخس الأثمان وبأقل التكاليف عند التعاقد مع نظرائهم في الدول الأخرى والتنسيق معهم، حيث ينتدبون في المحافل الدولية للمرافعة أولا وقبل كل شيء عن مصالح البلد الذي ينتسبون إليه.

ليكن هذا المسعى يظل محفوفا بجملة من التحديات ويقتضي عديد المستلزمات لتحقيق التأثير المطلوب في صياغة العلاقة الاقتصادية الدولية نحو المسار المناسب، فكما يفكر هذا في مصلحة بلده فالطرف المقابل أيضا يحمل في ذهنه نفس الخلفية أو الغاية... فلا يحدث التفاهم فعلا إذا افترضنا الفرضية المذكورة آنفا سوى بتضحية أحدهم، فالغلبة للمفاوض الأقوى الذي يمتاز بالذكاء والحنكة، والغلبة أيضا للطرف الذي لديه أوراق مربحة يحتج بها ويستقوي من خلالها. **فهل تشكل الدبلوماسية الاقتصادية مدخلا في مسار الاندماج بالاقتصاد العالمي؟ وهل جني المنافع من العلاقات الدولية يعني بالتوازي سلب خيرات الشعوب الساذجة التي لم تدركأو تُ ثمن مواردها وطاقاتها؟**

## 2 أهمية البحث:

يمكن بلورة الأهمية التي يكتسيها موضوع الدبلوماسية الاقتصادية في النقاط الأساسية التالية:

- **تجسيد تكامل سوسواقتصادي بين البلدان:** تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية ترجمة عملية للبعدين الاقتصادي والاجتماعي للدبلوماسية التقليدية، بحيث أسست في كثيرة من الحالات لأواصر التعاون (ثانية وإقليمية ومتعددة) وساهمت في خلق أطر الانسجام والوحدة الاقتصادية بين الدول؛

- **تأثير الدبلوماسية الاقتصادية ذو نمط مزدوج:** تأثير على الترويج للإمكانيات البشرية والمادية للبلد وتحسين سمعته لدى الجمهور الواسع من المستثمرين والمتعاملين الاقتصاديين في المحفل العالمي، وبالتالي اختصار مراحل كثيرة ونفقات معتبرة في المشروع التنموي الوطني ذلك من جهة، ومن جهة ثانية على تكييف المحيط الداخلي أهدافه وموارده ووسائله... وسياساته نحو خدمة تنافسية الدولة إزاء الدول الأخرى فاستجلاب أقصى ما يمكن من المزايا في سياق استراتيجي يستوعب كل طارئ طبعا؛

- **تعزيز الصمود الاقتصادي في المحفلين الجيوسياسي والجيو اقتصادي:** الدبلوماسية الاقتصادية أداة فعالة جدا، وهي أيضا مقاربة عملية في تحقيق الرؤية الاستراتيجية للانتقال بالاقتصاد الوطني من اقتصاد ضعيف تابع إلى اقتصاد مصنف ضمن الأفضل مثلما فعلت الصين وتركيا والهند وماليزيا... وهي أيضا وسيلة للمحافظة على المكتسبات عوض التنازل والتقهقر في عالم تسوده صراعات معلنة ومآرب خفية؛

- **حفظ الأمن الاقتصادي:** التحرك الدبلوماسي الحصيف يقي البلد والمجتمع عديد الأخطار التي قد تضعف القطاعات الإنتاجية المحلية إزاء المنتجات الأجنبية الواردة، يصونه من هيمنة المجموعات العالمية (الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات المالية الدولية)، من الحظر والعقوبات الدولية/الإقليمية، كذلك من عدوى الأزمات التي يمكن أن تصيب استقرار/فعالية الأنظمة أو توزان الأسواق الوطنية، فضلا عن الأخطار التي قد تخترق سوية التركيبة الاجتماعية والسلوكيات.

**3 الدراسات السابقة:**

حصّلنا من **المسح الببيوغرافي** مجموعة معتبرة من الأبحاث والدراسات التي عالجت موضوع "**الدبلوماسية الاقتصادية**"، وإن اختلفت من حيث البعد والإطار والمنهج، إلا أنها مراجع أصيلة تحمل قيمة علمية يمكن الاعتماد عليها في انجاز بحث إضافي أو مكمل، نذكر:

- **محمد بن لخضر وأسماء يعقوب (2016)، تقييم دور الدبلوماسية الاقتصادية في دعم الأمن الاقتصادي مع الإشارة لاتفاق الشراكة الأوروجزائرية:** حاول الباحثان استعراض الفوائد الجليلة للدبلوماسية الاقتصادية في وقاية أو حماية الاقتصاد الوطني من التهديدات الخارجية، واعتبارها خط الدفاع الأول لدرأ عديد الأخطار المحدقة فضلا عن اقتناص الفرص. وأشارا في بحثهما إلى أن الدبلوماسية الجزائرية شهدت فترات/محطات من الخمول أحيانا، والخنوع أحيانا أخرى، واكبت قطعا تراجع مداخيل البلاد من المحروقات أو الاضطرابات السياسية والأمنية والمناخية... بحيث في المجمل حسب رأيهما لم تملك البديهة والرؤية البعيدة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي طبقا لبنود اتفاق الشراكة الإستراتيجية المبرم في سنة 2001، فكان ولازال مجموع ما ناله الاتحاد من مزايا أكبر بكثير من مجموع ما استفادته الجزائر من الالتزام بهذا الاتفاق. وفي نفس هذا الخط، حاولنا تقييم الحالة الجزائرية الفرنسية. باعتبار أن نوع الشراكة الأورو–جزائرية مصنف ضمن "**الدبلوماسية المتعددة الأطراف في سياق إقليمي**".

- **صلاح الدين حمد (2015)، أثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية– سوريا أنموذجا:** ركز الباحث على التنمية الاقتصادية في بعدها الدولي أي في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، بحيث يمكن أن توفر الترتيبات الديبلوماسية امتيازات وتفضيلات ملائمة لدعم التنمية الاقتصادية وطنيا من خلال جذب الاستثمار الأجنبي والحصول على قروض ميسرة الشروط فضلا عن مساعدات إنمائية، وقد أوصى الباحث مع الظروف الصعبة التي تشهدها سوريا الآن (الحرب الأهلية) وحاجتها الملحة جدا إلى إعادة الإعمار واسترداد الثقة في اقتصادها المنهار... أوصى بضرورة تبني نموذج اقتصادي يراعي المتغيرات والخصوصيات السورية يستند على مبدأ الاعتماد على الذات أولا ثم على إرساء إطار مؤسساتي فّعال للدبلوماسية الاقتصادية والأخذ في الحسبان الدور التنموي لوسائط الإعلام لتحقيق شراكة عادلة ومجدية مع العالم. **ونتقاطع مع هذا البحث من حيث ضرورة تثمين المقدرات والخيرات الكامنة في الجزائر لإدراك مواطن القوة والضعف حال ربط أية أواصر تعاون اقتصادي مع الفاعلين الدوليين، ابتغاء اندماج سلس وسليم في الاقتصاد العالمي.**

- **شفيعة حداد (2013)، الحضور الصيني في إفريقيا وحتمية الصراع مع الولايات المتحدة–التنافس في السودان أنموذجا:** الخيرات والمقدرات الكامنة في القارة الإفريقية، بربوعها الواسعة وشعوبها وأعراقها، جعلها أرضا مغرية لأطماع القوى العالمية التي تسعى إلى الهيمنة والسيطرة على موارد هذه القارة لخدمة اقتصاداتها ومجتمعاتها، والصين كدولة فتية تسعى في العقد الأخير إلى فرض نفسها أيضا وكأنها حليف للأفارقة، وتسجيل هذا التواجد باستثمارات معتبرة أو مساعدات إنمائية تضاهي أو تفوق ما تبذله فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، وهي الآن في صدام محتدم معها لبسط النفوذ الجيواستراتيجي. بحيث اتخذت الولايات المتحدة جملة من الترتيبات وإن في ميادين أو ساحات أخرى غير إفريقيا للضغط على الصين كتسليح تايوان وتعزيز الوجود الأمريكي في كوريا الجنوبية وفرض عقوبات إضافية على السودان وشن ما يعرف بلعبة أو بحرب العملات من أجل إجهاد الاقتصاد الصيني في التقييم النقدي لصادراتها. **وبهذا، لابد أن نأخذ في الحسبان في تحليل وتشخيص العلاقات الدبلوماسية، الاقتصادية بالتحديد، النوايا والمقاصد الظاهرة والباطنة وتحركات موازين القوى وإن كانت اتفاقية التعاون بسيطة أو لم تنل حظها من الترويج الإعلامي.**

- **س. مون وريمكو دي بوير (2014)، الدبلوماسية الاقتصادية خصائص المنتوج ومستوى التنمية ( S.J.V. Moons & Remco De Boer, Economic diplomacy, product characteristics and the level of development):** اعتمد الباحثان على "**نموذج تحليل الحرجية**" لدراسة تأثير الدبلوماسية الاقتصادية (مع الأخذ في الحسبان إمكانية وجود تأثير متغاير في التجارة بين البلدان) على تصدير السلع التي تدر إيرادات معتبرة للبلد (مع الأخذ في الحسبان أيضا إمكانية تجانس وعدم تجانس تشكيلة السلع المدروسة)، وعلى بلدان متفاوتة في مستويات التنمية. أظهرت نتائج الدراسة الفعالية البالغة للدبلوماسية الاقتصادية لتحفيز التجارة البينية والتجارة على السلع المعقدة. لذلك أوصى الباحث باعتبار الدبلوماسية الاقتصادية أداة لتمكين المنتج الوطني الأكثر تعقيدا من دخول الأسواق العالمية كذا الالتزام بالشرف والنزاهة والابتعاد عن الابتزاز في مزاولة النشاط الدبلوماسي للترويج للشركات المحلية من أجل الاستثمار في البلدان الأقل نموا. **صحيح أن الاعتماد على نموذج قياسي في**

**تحليل العلاقات الجزائرية الفرنسية، المتفاوتة طبعا في مستويات النمو والتقدم... من الصعوبة بالنظر إلى افتقارنا إلى الأرقام والإحصاءات الدقيقة التي قدر تسفر إلى نتائج يعتمد عليها مثلما توصل إليه هذين الباحثين من دراستهما القّيمة جدا.**

- **كلود ريفيل (2011)، الدبلوماسية الاقتصادية– أطراف متعددة والتأثيرات ( Claude Revel, diplomatie économique-multilatérale et influence):** يعتقد الباحث أن التقدم أكثر فأكثر في إرساء العولمة سيسهم في تضاعف الفواعل المضطلعة بالدبلوماسية الاقتصادية كذا الواجبات التي ستقوم بها، واستدل من الواقع الراهن، حيث عديد الدول تعمل على تعزيز قدراتها وتأهيل كوادرها لضمان درجة مناسبة من القوة في عالم يتبادر إلى التقارب بحكم مميزات العولمة، واتخذت فعلا استراتيجيات الذكاء والنفوذ الاقتصاديين لبث الأفكار والقّيم المساعدة على اكتساح أسواق الدول الأخرى بسهولة. **وفي الحقيقة عمل الباحث متألق وجدير بالإطلاع عليه ومواصلة البحث في هذا الاتجاه (دور الدبلوماسية في تعزيز التوافق والتقارب الدوليين)، لكننا اقتصرنا في هذه الدراسة على تحليل علاقة دبلوماسية ثنائية (الجزائر وفرنسا) وفي جوانب محددة أيضا.**

## II الإطار التصوري:

### 1 تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

لقد أضحى مفهوم "**الدبلوماسية (Diplomacy)**"[1] كوسيلة لإدارة العلاقات السياسية بين الدول مفهوما تقليديا ضّيقا، لا يرقى ليشمل مجالات عدة أفرزتها أو تطلبها التطورات الحضارية والإنسانية التي نشهدها الآن، منها الاتجاه شيئا فشيا إلى انفتاح الأنظمة الاقتصادية للدول بعضها على بعض وإزالة الحواجز التي منشئها سيادي إزاء المبادرات

[1] الأصل الأول للفظ "**Diplomacy** " في رأي المؤرخين هو يوناني، وتعني حفظ الوثائق الرسمية من عهود واتفاقات مبرمة مع الأمم الأخرى، بحيث تدعى الوثيقة بـ"diploma" والقائم بأعمال التوثيق والحفظ بـ"Diplomat"، ثم تحول دورها إلى برتوكول مفاوضات يتألف من آداب وتقاليد معينة تستخدم لتجنب الحروب أو توقيفها أو تستخدم لإنشاء تحالفات استراتيجية أو تكتيكية.

Ronald Peter Barston (2013), **Modern diplomacy**, Fourth Edition, Pearson Education, USA, p.1

الأجنبية لتأهيل الاقتصاد الوطني كذا تنميط الصناعات وإخضاعها لنفس المعايير والمقاييس لضمان منافسة متكافئة والشفافية في السوق العالمية، التي استوعبت الأسواق الوطنية بطريقة أو بأخرى...

فالدول مثل البشر في سننهم ودأبهم، فمن هو فارغ الجيب خالي الوفاض الذي لا يملك عملا في يده يدر له دخلا ويقضي به دينا... يكون مقهورا على أمره تابعا أو عالة يستجدي رحمة الغير، على نقيض من هو عالي العزيمة والنشاط مكتفيا وغنيا لا يتكلم إلا ويصغى له ولا يحضر إلا ويفسح له ولا ينطلق إلا ويتلونه... كذلك قوة الدول في هذا الوقت تقاس بقوة اقتصاداتها، والأمم تتبهر بالأجدر والأقدر. ومن هذا المنطلق كان من المستحيل فصل السياسة الخارجية عن الاقتصاد، بل أصبح الاقتصاد متغيرا جوهريا في معادلة حساب المصالح ومن ثّمة في نشوء/فض العلاقات بين الدول.

مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ليس وليد المرحلة الراهنة، فقد مارسته الإمبراطوريات منذ قديم الزمان للمساومة والتفاوض، لكن كمصطلح متداول في البحوث الأكاديمية والتقارير الإعلامية ظهر مع عهد الرئيس الأمريكي روزفلت، الذي انتهج (الإدارة الأمريكية) رمي الأثقال السياسية لحماية المصالح الأمريكية في العالم من خلال استغلال حاجة النظام النقدي الدولي إلى الدولار الأمريكي آنذاك **(البربري، 2014)**، وإن كانت هذه المقاربة تحمل نوعا من الابتزاز في الواقع، فإنها صحيحة ضمن مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في التأثير على الاختيارات السياسية ولما لا العسكرية مستقبلا **(Plantey, 1997 ; 13)**.

موضوعيا، من الصعب تحديد مفهوم دقيق للدبلوماسية الاقتصادية، من ناحية كونها مفعمة بمآرب الفاعلين في الجماعة الدولية، ومن ناحية أخرى تنوع الموضوعات والمشكلات الاقتصادية التي تدفع العمل الدبلوماسي في اتجاهات أو مسارات متغايرة من مرحلة إلى مرحلة ومن دول إلى دولة أخرى. وفي خضم هذه التشعبات يمكن ذكر ما يلي:

- النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي. فتستخدم الدبلوماسية للضغط على الطرف المقابل لتأمين مصالح الدولة وحل

المشكلات الاقتصادية العالقة فضلا على التأكيد على مكانتها الاقتصادية إقليميا وعالميا **(شويحنة، 2013؛ 10)**.

- تنفيذ السلطات العمومية لمجموعة من الترتيبات ذات الأبعاد التجارية والمالية من أجل تعزيز الازدهار الاقتصادي للبلاد بواسطة حماية مصالح مواطنيها وشركتها والجماعات السوسيومهنية **(KESSLER, 1999)**.

- الدبلوماسية الاقتصادية مجموعة من الآليات والممارسات المتبعة من أفراد أو جماعات، حكومية أو غير حكومية، تبتغي تحقيق أهداف اقتصادية لدولة ما بالاستناد على الوسائل السياسية، أو تحقيق أهداف سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية **(DAFIR, 2012)**.

إن الأصل في الدبلوماسية هو تكوين علاقات سلم وود تضفي إلى منافع متبادلة بين بلدين أو أكثر، تحفظ أيضا التوازن بين المصالح السياسية والمصالح الاقتصادية من خلال منظومة دفاعية و/أو هجومية، أي بمقتضى الحال وبتخطيط وتروي، هذه المنظومة تحتوي على عديد الأدوات والبرتوكولات، من ذلك: الرسائل الودية، اللقاءات التشاورية أو العلمية أو المهنية، الندوات الإعلامية أو التفاوضية، التمثيل الدبلوماسي، الاتفاقيات والمعاهدات، البعثات والتنسيقيات، الانضمام إلى المنظمات الدولية أو تصديق مقرراتها، التكتل والتكامل، آليات التحكيم وتسوية النزاعات... .

الدبلوماسية الاقتصادية نوع من أنواع الدبلوماسية التي تهتم بقضايا السياسة الاقتصادية والتنمية، من حيث الرصد والتحليل لمواطن القوة والضعف في الاقتصاد الوطني مقارنة باقتصاديات الدول الأخرى ومن ثمة تنفيذ التدابير الكفيلة بحماية المصالح والمكتسبات في سياق التفاعلات والتشابكات (دول–دولة، دولة–مؤسسات، مؤسسات مؤسسات) التي تؤطرها الدبلوماسية الاقتصادية... على غرار عقد اتفاقيات شراكة استراتيجية أو تطبيق برامج تنسيق ضريبي/جمركي أو إقامة أسواق حرة مشتركة أو تفاهمات على تسهيلات في المعاملات المالية أو ترتيبات لفض نزاعات وإزالة توترات... وبالشكل الذي يؤدي إلى تغير موازين القوى في اتجاه ملائم أو الخريطة الجيواقتصادية والجيوسياسية إلى مسالك لائقة **(Chavagneux, 1999 ; 36-39)**.

هذا الضرب من الدبلوماسية يمارس بالأساس من قبل الدوائر والأجهزة الحكومية (رؤساء ووزراء وسفراء) التي تعتبر نظريا الطرف المبادر الموجه، ثم من قبل المنظمات غير الحكومية (منظمات مهنية مستقلة أو جمعيات أو نوادي أو منتديات) والمؤسسات الاقتصادية (شركات منشأها وطني ذات بعد دولي من حيث البعد الجغرافي لمكونات محفظة الأعمال أو لمحفظة الاستثمار) والشخصيات الرائدة الفذة (رجال المال والأعمال كذا خبراء مهنيين وأكاديميين محنكين ومغتربين وسياح)، ففي الوقت الذي يكون فيه التفاعل الدبلوماسي في حقل الجغرافية الاستراتيجية على مسائل السيادة والنفوذ في سبيل حفظ الأمن والسلم، ضمن خطوط التحالف وحصر العداءات، بعض أن ذاق العالم ويلات الحروب العالمية الساخنة والباردة؛ فإن الجغرافية الاقتصادية معترك مفتوح على الأقدر والأجدر لإثبات الذات ونيل التقدير المناسب ليس فقط بين الحكومات بعضها على بعض إنما أيضا بين الأفراد والشركات والخبراء والعلماء ووسائط الإعلام ومنظمات التقييس والتنميط... فالشركات الوطنية تستطيع توسيع سلاسل الإنتاج أو تعظيم الطلب على منتجاتها من خلال ارتباطات تكامل (رأسية أو أفقية) مع وحدات اقتصادية في الخارج... عوض تعلقها فقط بالسوق الوطنية المحدودة من حيث الموارد والآفاق.

**الشكل رقم (01): آليات وممارسات الدبلوماسية الاقتصادية**

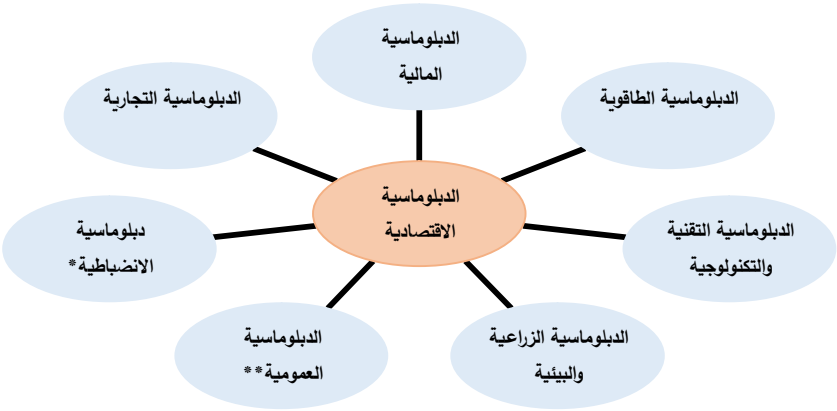


* ترتيبات أمنية واتفاقيات تعاون لمكافحة الجرائم الاقتصادية العابرة للقارات وما يتعلق أيضا بتطهير الأسواق والأنظمة الاقتصادية من ممارسات الفساد التي تتكرها الأعراف الدولية وإجراءات الصلح أو التحكيم الدوليين لفض النزاعات

** ترتيبات تنمية رأس المال البشري ورأس المال الفكري وتشجيع الإبداع والاعتراف بالمواهب والكفاءات كذا تنظيمات العمل والتعليم المشتركة

**المصدر**: من إعداد الباحث

ولتجلي أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في عالم متغير الآن استغلتها للأسف دول فاعلة، في سياق مخالف للأصل: الحصار، المقاطعة والحروب الاقتصادية. على الدول التي انتهكت الشرعية الدولية أو حقوق الإنسان أو مبادئ الديمقراطية... على غرار محاصرة العراق وكوبا أو فرض عقوبات اقتصادية على ليبيا وإيران وكوريا الشمالية وسوريا... وطالت هذه الممارسات دولة صعبة المراس مثل روسيا عند مساومتها على الغاز والحديد؛ وإذا رجعنا إلى التاريخ نتذكر أيضا مقاطعة الاتحاد الأوربي للألبسة الصينية والسجال الذي حصل بين الولايات المتحدة وكندا من جهة ودول أوروبا الوسطى والغربية حول التموين بالمنتجات الزراعية؛ وتداولت الصحف والأخبار ما يعرف بحرب العملات التي شنت للنيل من تنافسية الصين وتركيا جهارا وعلى اليورو في بدايته لإفشال التكتل والين الياباني خفية. كذلك إعطاء توجيهات مباشرة (تعليمات بصدد التحويلات المالية، تخفيض سعر الفائدة الاسمي السائد أو فرض رسوم جمركية إضافية مثلا) وغير مباشر (تصنيفات وتقارير إحصائية تحليلية) للمستثمرين للعزوف عن دول نامية لكي تبقى عاجزة عن إشباع حاجات التنمية والرقي كما هو شأن الجزائر مصر وتونس...

المشكلة ليست في قلة الموارد أو انحصار زخمها بقدر ما هي مرتكبة في الأنانية الإنسانية والجشع، فالخيرات الموجود في الأرض قامت بها حضارات فيما مضى ونشأت بها أجيال وأجيال، ولا تزال كافية لاستيعاب متطلبات ديمومة الحضارة الراهنة وحقوق الأجيال المستقبلية إن تم استخدمها برشد وعدالة.

## 2 مستويات الدبلوماسية الاقتصادية:

بحسب عدد المشتركين في العلاقة الاقتصادية ذات البعد الدولي، تتخذ الدبلوماسية الاقتصادية واحد فأكثر من المستويات التالية:

- **الدبلوماسية الثنائية:** تشكل أسلوبا محوريا في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتقوم بين بلدين/مركزين اقتصاديين، عن طريق اتفاقيات رسمية إزاء: تنشيط التجارة البينية، تسهيل انتقال الأفراد، تسهيل تدفقات رؤوس الأموال، تجنب الازدواج الضريبي أو الجمركي... واتفاقيات غير رسمية بين الشركات والمنظمات العاملة في البلدين على التوالي. وهذه الدبلوماسية لها بالغ الأثر في معالجة القضايا ذات

الاهتمام المشترك بإرادة حرة ووديا (مفاوضة متكافئة أو معاهدة بالتراضي)، كما أنها قد تكون في بعض الحالات وسيلة للمساومة والابتزاز عندما يكون أحد المركزين ضعيفا وعاجزا عن دفع إملاءات المركز الثاني النافذ والمتوغل (معاهدة بالإذعان) كعمليات دولية تتم بين الشركات أو في الأسواق المالية للاستحواذ والدمج القهريين. كما تشكل لبنة أساسية لتطبيق بنود الاتفاقيات التي تؤطرها الدبلوماسيات الإقليمية أو المتعددة الأطراف **(Bayne & Woolcock, 2016; 7-8)**.

- **الدبلوماسية الإقليمية:** تهدف هذه الدبلوماسية إلى توفير مناخ عام للتعاون والتنسيق بين تجمع أو تكتل من الدول، عادة ما تكون متجاورة جغرافيا أو تربطها عوامل ثقافية مشتركة (كاللغة أو الدين أو العرق) أو تكون متقاربة من حيث مستوى التقدم الاقتصادي والعلمي[1]... وهي بحق وسيلة فّعالة وسريعة لخلق مناطق تجارية/صناعية حرة فيما بينها، وتضفي كذلك قوة تنافسية للدولة التي تنتسب إلى هذا التكتل حين تفاوض على مصالحها في المحافل الدولية خارج هذا التكتل، لكن قد ينبثق عنها ضغوط عسيرة وتحديات باهظة مقترنة بجدولة زمنية ضيقة لإعادة هيكلة شاملة للدولة العازمة من أجل الانضمام أولا ثم من أجل الاستمرارية ثانيا **(Harun, 2005)**.
- **الدبلوماسية متعددة الأطراف:** تسعى إلى استيعاب أنظمة أو اقتصاديات مختلفة من حيث المنهج أو الرقي أو الفعالية أو التموقع الجغرافي... لتحقيق هدف واحد تبعا لإطار نمطي واحد. وغالبا من يقود هذه العملية منظمة دولية، رائدة **ومحايدة**، تحظى بالقبول المعنوي تعمل على تلافي أية خلافات بين الأطراف ووصايات للأقوى على الأضعف. مثل مبادرات: منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للعمل، المنظمة الدولية للهيئات المشرفة على أسواق المال، الاتحاد الدولي للاتصالات... وفي واقع الأمر يمكن ألا تخلو هذه الدبلوماسية من التحالفات الخفية والأعمال المغرضة التي تكرس التبعية والقهر فضلا عن مخاطر العدوى (مخاطر انتقال الأزمات والآفات بين الدول) **(Revel, 2011 ; 60-61)**.

[1] بعض الأدبيات الاقتصادية تعتبر معيار التقدم الاقتصادي أو تقارب الرؤى والسياسات الاقتصادية موضوع "**الدبلوماسية الجماعية**" على غرار الدول المنخرطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة الثمانية ومجموعة العشرين... والدول التي تتبنى مقررات بازل مثلا لإصلاح أنظمتها المصرفية...

## 3 فكر الدبلوماسية الاقتصادية:

تحرك عدد من الباحثين لإعطاء تفسيرات معقولة متماسكة عن "**الدبلوماسية الاقتصادية**"، بحيث يمكن أن تساعدنا هذه المساهمات على إرضاء فضولنا العلمي لفهم طريقة سير العمل الدبلوماسي المؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية فتحليل الوقائع والاتجاهات، وهم على مذاهب ومرجعيات:

### 3-1 المدرسة الواقعية (Realism):

تربعت الفلسفة الواقعية على قمة التنظير وطرح المقاربات التي يمكن من خلال فهم طبيعة ومجريات ميدان العلاقات الدولية، ذلك على فترات طويلة نسبيا، فهي تقوم على منهج استخلاص الأدلة والمعارف (القوانين الحاكمة) التي تشكل فيما بعد تراكما معرفيا إثر رصد البيانات ومعالجتها بمنطلقات موضوعاتية، وإدراكنا لهذه القوانين يساعدنا على معرفة المسببات ومن ثمة اتخاذ التصرف المناسب؛ على عكس المثاليين الذين يركزون على ما ينبغي أن يكون عليه العالم (السلم ومنع اندلاع الحروب والنزاعات) حال التخلص من الرغبات غير العقلانية للبشر بالعلم والتعايش.

يعتقد **الواقعيون الكلاسيك** أن الحياة السياسة هي محصلة تراجيدية تترجم الدوافع البشرية نفسها، ميول الإنسان للهيمنة والاستبداد على الثروات الطبيعية، ومن ثمة تزداد درجة جموح هذا الميل من الجماعة إلى العشيرة فالدولة، ومن ناحية ثانية تفترض الواقعية الكلاسيكية أن النظام الدولي تطغى عليه الفوضى بسياق يدفع كل طرف (دولة) إلى المرافعة عن مصالحها مبدئيا ابتغاء الأمان، لكن الأقدر عسكريا هو الذي سينتصر في الأخير ويسود العالم، وبذلك تسير الجماعة الدولية بخطى متلاحقة لتحقيق مصالح أحادية القطب (الجانب الأقدر عسكريا) سواء استوعبت ذلك أم لا، لتسلم خيراتها وثرواتها مكرهة حال السلم، أو تسلمها مقهورة حال التصارع مع الدولة القطب وحلفاءها.

ويعتقد الواقعيون الكلاسيك أيضا أن التغير في بنية النظام الدولي وموازين القوى سيحدث فقط حينما يتغير عدد الأقطاب بحكم حروب إقليمية أو عابرة للقارات[1]. وخير دليل الحرب العالمية الأولى التي تسببت في انهيار الخلافة العثمانية والإمبراطورية الروسية والحرب العالمية الثانية التي مكنت الولايات المتحدة من النفوذ على العالم (**قاسم، 2016؛ 125-126**).

هذه الفلسفة تعرضت إلى عديد الانتقادات لاسيما بعد انتهاء الحرب الباردة إثر بروز تصورات جديدة للحفاظ على الأمن والسلم والاستقرار، منها: الديموقراطية، العولمة، المؤسساتية، التكامل، التشبث بالمعايير الأخلاقية والقّيم في تهذيب السلوكيات... فضلا عن مبادئ الحكم الراشد والتنمية المستدامة. كما انتقدت من حيث المنهج العلمي الذي تستند عليه، المنهج التاريخي والمنهج التأويلي بالضبط وهي مناهج ساكنة، بحيث لم يستطع المنتسبين إليها استخدام المنهج التجريبي في تقدير صحة الافتراضات الذي يعتمدون عليها في التفسير (**Vasquez, 1997; 899-912**).

---

[1] يرى "**الواقعيون الجدد (Neo-realism)**" بأن النظام الدولي يتسم بالفوضى في ظل غياب سلطة عليا تشرف على جميع الدول، وهذا الأمر يعيق تكوين علاقات التعاون بين الدول مما يلزم كل منها الاعتماد على ذاتها في تحقيق مصالحها وبهذا النسق وفي مرحلة متقدمة ستتعادل الدول في قواها بطريقة تمنع اتقاد أي حرب، ينطلق الواقعيون الجدد في تحليلاتهم للعلاقات الدولية من مدخلين: مدخل الوحدة الواحدة (الدولة-فرد/منظمة) الذي يساعد على تحليل الفعل ورد الفعل، والمدخل النظامي (دولة-دولة/مجموعة من الدول) الذي يستخدم في تحليل وتقييم السلوك الخارجي للدولة إزاء نسيج اجتماعي أو اقتصادي في الدول الأخرى للعالم. كما ظهر فيهم اتجاهين: الواقعيون الهجوميون الذين يفترضون عدم الثقة في نوايا الدول الأخرى والشك حين التعامل معهم وهذه المعضلة تتطلب من كل دولة تحقيق أقصى قدر من القوة الخاصة بها للحفاظ على أمنها ومصالحها بل والهيمنة على الدول الأخرى من خلال الغزو العسكري، وهذا يتناقض مع مبادئ المثاليين الذين يأملون إمكانية التعايش في سلم وأمان باحترام الجميع للقانون الدولي ولما لا الرجوع إلى حكومة عالمية تقضي في الخلافات. الاتجاه الثاني هو الواقعية الدفاعية التي تعتقد أن الحرب التي تترجم السياسة التوسعية سيكون لها تكاليف باهظة تقوض من مستويات الرفاه والتقدم للجميع، فمن الأفضل إذن الحفاظ على الوضع الراهن من السلم والاستقرار واستغلال هذا الظرف في تعزيز الهياكل الاستراتيجية والتحديث التكنولوجي وتنمية رأس المال البشري كذلك بناء التحالفات إلى حين انبثاق نزاعات (اقتصادية أو عقائدية أو شرعية) التي ستحدث لا محالة في المستقبل بالنظر إلى الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي.
للمزيد: **نظريات العلاقات الدولية**، موقع الانترنت للموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية:
https://www.politics-dz.com/community/threads/nzriat-alylaqat-alduli.6320

**2-3 المدرسة الليبرالية (Liberalism):**

تقوم أطروحة الليبرالية بشأن إدارة العلاقات الدولية، بما فيها الاقتصادية، على فكرة تحقيق السلم والتعايش الودي عن طريق: إرساء الديموقراطية في أنظمة الحكم أولا؛ إقرار قانون دولي يتعارف عليه الجميع تضطلع به المؤسسات الدولية الرائدة، رسمية وغير رسمية، التي تحظى بالقبول ثانيا.

على افتراض أن الديموقراطيات لا تحارب بعضها البعض في ضوء استنادها على دستور راسخ يعزز الحوار العقلاني والاعتراف بالكفء في النسق الاجتماعي **(Fukuyama, 1991; 662)**، العمل بأصول الليبرالية سيعزز قدرات الفرد، كل فرد من المجتمع، على تعظيم ثرواته وتوسيع نشاطاته بإزالة كل قيود إدارية جامدة، وترك العنان للسوق الحرة (العرض والطلب) في ضبط الفعاليات إلى الأنصبة العادلة (التوازنات المطلوبة). وسيرتقي أداء الفرد أكثر فأكثر في زيادة ممتلكاته ورفاهه على البعد العالمي حال إلغاء الفوارق والحواجز الناجمة من ثوابت الهوية والسيادة فضلا عن انتهاج الدول برعاية المنظمات الدولية منهج الاعتماد المتبادل نظرا لعدم تساوي الحظوظ في توزع الموارد الطبيعية[1].

فمن أوجه الليبرالية في النظام الاقتصادي الدولي إحلال سياسة الانفتاح والتخفيف ذات المزايا المستدامة حسب ما تروجه له المنظمة العالمية للتجارة بدل السياسية التجارية القائمة على حماية القطاعات الإنتاجية الوطنية من المنافسة الأجنبية، فمن الظلم حرمان المستهلك المحلي من السلع الواردة التي تكون أفضل في جودتها وسعرها مقارنة بالسلع الوطنية، ومعاملة المُنتج الأجنبي بقيود إضافية غير المفروضة على المنتج الوطني تعسف ينبثق عنه منافسة غير متكافئة في خدمة رفاهية المستهلك الوطني... ليخلص الليبراليون أن جميع النزاعات والصراعات، التي قد تحذو منحى عنيف أحيانا، مردها

[1] الاعتمادية (الارتكازية) هي سياسة تعاون تتبعها القوى الفاعلة في العالم (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا...) لتمويه المكاسب التي تحققها من استغلال الدول الضعيفة، على غرار المستعمرات السابقة. ومبدأ الاعتماد المتبادل يقوم على بناء تفاهم بين دولتين فأكثر، لتعديل البرامج والهياكل المحلية لتلائم تفضيلات الدولة أو الدول المتعاقد مها، وبالمثل تعمل هي بدورها نفس الأمر، فتنتفع كل دولة أكبر أو أكثر مما تضحي اقتصاديا.

بالأساس هو الانزواء على الذات وتقويض الحراك الديموقراطي (محاصرة الخطاب الانتقادي) وعدم الامتثال إلى مبادئ الحرية والمساواة في الفرص.

بالرجوع إلى الوقائع التاريخية بالعصر الحالي، في الأنظمة الليبرالية التي تعتبر الدولة رجل الأمن (شرطي) يحارب الآفات الاجتماعية أساسا، واعتبار أن دورها الفعلي أو مسؤوليتها في الاقتصاد هي رعاية المصلحة الفردية وإرساء السوق الحرة... حتى ولو كانت في المعترك الدولي... هي في الحقيقة مجرد كذب وتمويه؛ فالحرية الاقتصادية التي ساهمت في زيادة قنوات التداخل والتشابك بين الأنظمة الاقتصادية وبالنمط الذي تريده الأقطاب الكبرى، الولايات المتحدة بالتحديد، نتيجة لنفوذها الفاضح على المنظمات الدولية لم تجنب العالم عديد الأزمات الخطيرة التي تضررت منها دول لم تكن هي المتسبب في انفجارها أصلا.

ويرد آخرون على نموذج السلام الديموقراطي (يستحيل على دولة ديموقراطية أن تحارب/تواجه دولة ديموقراطية أخرى) بأن التاريخ حافل بالحروب المهولة وصور الاستبداد، فالداء ليس في طبيعة نظام الحكم في هذا البلد أو ذاك بقدر ما هو في الطبيعة البشرية وطبيعة النظام الدولي كذلك **(Waltz, 2000; 6-7)**. ففرنسا دولة ديموقراطية ليبرالية ظاهريا لكن لم تمنعها مبادئ الديمقراطية من الغزو والاحتلال في الماضي ولم تمتنع اليوم أيضا من التدخل خفية وعلانية في حكومات دول نامية لنهب خيرات شعوبها، تحت عناوين إعلامية براقة: المساعدة، التعاون، التقارب، التبادل، التحالف أو الشراكة... والولايات المتحدة لا تفسح المجال لأية دولة نامية لتمضي قدما إلا في حدود ما يكفل المصالح الأمريكية قطعا.

### 3-3 النظرية البنائية (Constructivism):

استطاع البنائيون فرض أفكارهم في أدبيات العلاقات الدولية وسط الجدل الكبير الذي تطور بين الواقعيين والليبراليين والنقديين حتى ثمانينيات القرن المنصرم، وكانت بمثابة مجال تتقاطع فيه النظريات والمقاربات لكن بمنظومة من الافتراضات والتصورات المميزة لسمتها. نقطة الانطلاق لدى البنائيون هي أن الانسان كائن اجتماعي، يأخذ ويعطي ويمنع ويحلل... وعليه لابد من التركيز على عمليات التبادل والتفاعل "**العلاقات ( Process of**

**interaction)**" التي تنشأ بين الفرد/المنظمة من جهة والمجتمع من الجهة الثانية لفهم أو إدراك طبيعة/قوة النسيج التشابكي من خلال مكوناته، هذه العلاقات التي تحمل في طياتها الفعل ورد الفعل كذا التأثير والأثر من هذا إلى أولئك، ومن أولئك إلى هذا، فيسمى الشخص القائم على الفعل بـ"**الفاعل (Agent)**" والمجتمع يكون هو "**البناء (Structure)**" **(Palan, 2000; 577-580).**

البنائية بهذا التصور تؤمن بأن الأفراد هم من يصنعون المجتمع، فيصنعون له قيمة ومكانة أيضا في المحفل الدولي[1]. والبنائية كذلك تعتقد أن الدولة مثل الفرد تتعامل مع الدول الأخرى على أساس تشكيلة من "الأفكار القيم والقواعد" التي تحدد سلوكها الخاص في تحقيق المصلحة الوطنية والأمن، وتقسم العلاقات الدولية إلى مجموعتين متكاملتين: **البناء المادي** الذي يعبر عنه بالتدفقات المالية والسلعية والبشرية التي تحدث بين الدول؛ و**البناء الاجتماعي** الأهم في تفسير العلاقات الدولية الذي يعبر عنه بدرجة موثوقية روابط التعاون والتكامل بين المقيمين (من أفراد ومنظمات) هنا وهناك كذلك الحكومات بعضها مع بعض **(المصري، 2014؛ 330-331).**

ويعتمد البنائيون في التحقيق والتدقيق على مدخلين فلسفلين: المدخل الأبستمولوجي من أجل تحديد نطاق المعرفة (الظاهرة، الافتراضات، المبررات)؛ أو من المدخل الانطولوجي للتفريق بين ما هو مطلق ونسبي في ظل الأحداث الواقعة المحسوسة (الجوهر، الواجب، العرض).

## III حالة الجزائر وفرنسا:

كلما حاولنا دراسة العلاقات الفرنسية الجزائرية أو تقييمها، بما في ذلك العلاقات الاقتصادية، عادت أذهننا إلى التاريخ الدموي المشترك (1830-1962) بين البلدين، مُستعمِر (فرنسا) لم يقر بعد بمسؤوليته عن جرائم التدمير طمس الهوية والتنكيل، وشعب مُستعَمَر (الجزائر) اغتصبت أرضه وسيادته وسلبت خيراته. وهذه الخلفية هي سر التوتر

[1] أول مُصنّف أسس لنظرية البنائية في العلاقات الدولية هو:
Nicolas G. Onuf (1989), **World of our making: rules and rule in social theory and international relations**, university of South Carolina press, USA.

الذي يطبع العلاقات السياسية بين البلدين من فينة إلى أخرى، حيث تتجه السياسة العامة الفرنسية إلى ابتزاز ومساومة السلطات الجزائرية في بعض القضايا التي قد تطرح إعلاميا للأسف، ملف الهجرة غير الشرعية وعودة الحركى والأقدام السوداء أو النزاع في مالي وليبيا أو زيادة الخلاف بين الجزائر والمغرب... من أجل إنهاك الاقتصاد الجزائري المرتهن بريع أسعار النفط بتبعات التفضيلات والامتيازات الحصرية التي تطالب بها الشركات الفرنسية والتي تعود عليها بمردود غير عادي في كثير من الحالات، وهذه صورة واضحة للرأي العام لا يحتاج التنوير بها إلى مزايدة أو تحيز. نحاول في هذا الجزء عرض بعض الحقائق:

## 1 الدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية:

لم تتحول الدبلوماسية الفرنسية عن **المنهج الليبرالي البراغماتي** في تكوين العلاقات الاقتصادية مع الجماعة الدولية من منظور المصالح والمصالح فقط، وإن تتالى الرؤساء وتغيرت الحكومات، وإن تعددت المواقف وتناقضت ظاهريا من مرحلة إلى أخرى.

وفي قمة أولويات الدبلوماسية الفرنسية تأمين النفوذ على العالم لحماية المصالح القومية خارج القطر الفرنسي من خلال سياسات دفاعية وهجومية حسب مقتضى الحال، كذلك إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي واستعادة التوازنات المرغوبة من خلال دعم منشآتها الاقتصادية في الأسواق الأجنبية (التصدير بالخصوص) وتحسين مناخ المال والأعمال لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة من أجل تخفيف الضغط على الخزينة العمومية في احتواء مشكلات الفقر والبطالة بالبلاد[1].

وتمكنت فرنسا، رغم بعض الاضطرابات والفضائح، تسجيل تقدم معتبر في **مؤشر الجاذبية الاقتصادية** لعام 2017 الصادر عن شركة الاستشارات الدولية "**أرنست ويونغ (EY)**" بـ31% عن عام 2016، ويتوقع 55% من رؤساء كبرى الشركات العالمية أن فرنسا ستعتبر الملاذ أو المركز الأفضل في العالم للاستثمار في السنوات الثلاثة القادمة في سياق استطلاع أجرته منظمة بريطانية متقدمة على ألمانيا وبريطانيا، ولا نستطيع أن

[1] وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، **إدراج الدبلوماسية الاقتصادية في قائمة الأولويات**، الرابط:
https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/

نغض الطرف على حصة فرنسا في التجارة العالمية في حوالي الرتبة السادسة بـ67 مليون مستهلك ذو نمط رفاهية مرتفع نسبيا، ومن القوة التنافسية للاقتصاد الفرنسي ليكون في الرتبة السابعة عالميا بفضل التنوع الاقتصادي والهياكل الراسخة والاكتفاء الغذائي:

**جدول رقم (01): البلدان الأوروبية الأكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية في عام 2017**

| الرتبة | الدولة | عدد الفروع الأجنبية* المستحدثة في السنة | | التطور | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | 2016 | 2017 | | |
| 1 | المملكة المتحدة | 1138 | 1205 | +6% | ↑ |
| 2 | ألمانيا | 1063 | 1124 | +6% | ↑ |
| 3 | فرنسا | 779 | 1019 | +31% | ↑ |
| 4 | هولندا | 409 | 339 | −17% | ↓ |
| 5 | روسيا | 205 | 238 | +16% | ↑ |
| 6 | إسبانيا | 308 | 237 | −23% | ↓ |
| 7 | تركيا | 138 | 229 | +66% | ↑ |
| 8 | بلجيكا | 200 | 215 | +6% | ↑ |
| 9 | بولندا | 256 | 197 | −23% | ↓ |
| 10 | فلندا | 133 | 191 | +44% | ↑ |

* هذه الإحصائيات لا تشمل الشركات التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة أو المعدة لغرض خاص

**المصدر**: مقياس أرنست ويونغ للجاذبية الاقتصادية (جوان 2018)، موقع الانترنت–
https://www.ey.com/fr/fr/issues/business-environment/ey-barometre-de-l-attractivite-france-2018

وقد استطاعت فرنسا نيل أعلى المراتب في المقاييس والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية بفضل أداء متميز نبراسه رؤية استراتيجية بعيدة المدى نحو: إرساء بنى تحتية عالية الجودة والمستوى، مثال ذلك احتضنها لأكبر سوق مالية عمقا واتساعا السابعة عالميا والثالثة أوروبيا، وبحكم نجاعتها في تكييف الاقتصاد على الحداثة والرقمنة وتشجيع الابتكار، إلى تقليص الإجراءات البيروقراطية وتبسيط الترتيبات الإدارية بواسطة أطر قانونية وتنظيمية محكمة، كذا توفير نمط حياتي مناسب لسكانها يحفزهم على الإبداع والتعلم ومزاولة العمل بديناميكية عالية جدا ويعمل على استقطاب الكفاءات البشرية الراقية والحفاظ عليها كذلك حتى وإن كانت من جنسيات أخرى وعلى إطلاق العنان للموهبة والابداع...

**الجدول رقم (02): أهم المحطات التاريخية لإصلاح الدبلوماسية الاقتصادية في فرنسا**

| السنة | السياسة الجديدة |
|---|---|
| 1918 | إتباع المحلقات الأساسية والمستشارين التجاريين بوزارة التجارة والتصنيع |
| 1943 | إعادة افتتاح المركز الفرنسي للتجارة الخارجية |
| 1944 | إنشاء مديرية العلاقات الاقتصادية الخارجية |
| 1945 | إنشاء مديرية الشؤون الاقتصادية والمالية |
| 1950 | مرسوم يؤطر أعمال التوسع الاقتصادي في الخارج (الترويج لمنتجات الشركات الفرنسية ودعم سبل التصدير، تبادل المعلومات، المفاوضات الاقتصادية الدولية، التمثيل في المحافل المالية والتجارية والاقتصادية، ضمان السيادة الاقتصادية...) تضطلع به وزارة الاقتصاد بالتنسيق مع الأعمال التي يتولها الملحقين السامين والمستشارين التجاريين للسفارات الفرنسية |
| 1962 | إلحاق مديرية العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة الاقتصاد والمالية |
| 1979 | قانون يخضع المستشار الاقتصادي لسلطة السفير |
| 1998 | فتح معرض دائم للمؤسسات الفرنسية في رصيف قصر أورساي (مقر وزارة الخارجية الفرنسية) بغية الترويج والداعية للمنتوج الوطني |
| 2001 | تأسيس الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية للشركات |
| 2008 | دفع حركية الوكالة الفرنسية للتنمية الدولية للشركات، ليكون لها مكاتب تمثيل في خارج القطر من أجل رعاية أفضل لمصالح الشركات الفرنسية |
| 2009 | زوال مديرية العلاقات الاقتصادية الخارجية وضم مهامها إلى مديرية العولمة والتنمية والشراكة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية، هذه المديرية ستكون الوسيط المباشر بين مكتب الوزير والأمانة العامة للوزارة والشركات الكبرى في البلاد |
| 2012 | توسيع سلطات وزارة الشؤون الخارجية، على غرار إجراءات منح التأشيرات لتحفيز السياح الأجانب سواء للتعلم أو العلاج أو لأغراض ثقافية فضلا عن دعم المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في العالم في التعريف بخواص الاقتصاد الفرنسي |
| 2015 | خلية إدارية دائمة تابعة لوزارة الشؤون الخارجية تنهمك على استكشاف الأزمات الاقتصادية والتوصية بحلول لحفظ الأمن الفرنسي |
| 2016 | تدابير ترويجية لتحسين صورة فرنسا لدى المجتمع الدولي، منها: الاتجاه أكثر فأكثر نحو الوسائل الرقمية والعصرية لتوسيع عدد الرواد في شبكات التواصل الاجتماعي المهتمين بالاقتصاد والأحوال الفرنسية، منح التأشيرات عن طريق بوابات الكترونية، |

تطبيق ذكي يعرف رجال الأعمال على فرص الاستثمار في فرنسا، إنشاء بوابة رقمية لفرنسا كوجهة مفضلة للسياح ورجال الأعمال، تطوير موقع النت لوزارة الخارجية الفرنسية ليتضمن ملفات ودراسات عملية عن الواقع السوسيو–اقتصادي في البلاد وبلغات متنوعة منها العربية

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على –

وزارة الخارجية الفرنسية، موقع الإنترنت: https://www.diplomatie.gouv.fr/ar

Laurence Badel, **Diplomatie et entreprise en France au XX$^{ème}$ siècle**, Les Cahiers IRICE, IRICE, France, N$^{0}$. 3, 1/2009, pp. 5-19

عموما، كل هذه الأمور جعلت من فرنسا قوة محورية وفاعلا أساسيا يؤثر في الرأي العام العالمي وبنية النظام الدولي، وبالنتيجة استقرار ونمو الاقتصاد العالمي.

الملاحظ أن فرنسا تربطها مع الفاعلين الأقطاب، على غرار المحور الولايات المتحدة بريطانيا، لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية علاقات تعاون استراتيجي غير عادية تحاكي أن تكون علاقات صداقة غارقة في الحميمية، حيث لا تتوانى قطعا في التضحية بشركائها (نقصد الدولة المستعمرة سابقا من فرنسا والدول الفرنكوفونية) الداعمين حقا لنمو الاقتصاد الفرنسي لضمان مراد فرنسا وأمنها ونحو ذلك لهذا المحور **(صلاح القادري، 2018)**.

فالدبلوماسية الفرنسية لا تقوم على الشفافية والعدالة بقدر ما هي مصلحية وانتهازية **(Colson, 2009 ; 32)**. إذ تسارع فرنسا إلى انتشال الاقتصاديات الأوروبية الغارقة في أزمة المديونية السيادية وتطبيق إجراءات التصحيح النقدي للمحافظة على عملة اليورو من التدهور ترجمة لإخلاصها للاتحاد الأوروبي وسياساته **( Doutriaux & Lequesne, 2013 ; 204-205)**... غير أنها لا تتحرج من الضغط على/وابتزاز حكومات دول إفريقية بالخصوص لتعبيد الطريق أمام الشركات الفرنسية حتى تمتص موارد وخيرات الشعوب بأبخس الأثمان؛ أو يمكن أن توهمنا من خلال ترسانتها الإعلامية الثقيلة بلعب دور الراعي الذهبي لمفاوضات السلام والصلح في مناطق التطاحن، لكن في الخفاء أو الحقيقية تعمل أجهزتها ودبلوماسيتها وشركاتها العملاقة على تنمية الحساسيات وتغذية الحزازيات لكي تطيل أمد الحرب حتى لا يبقى شيئا للفرق التي ضلت بأهوائها؛ أو تشارك في النوادي لإقراض الدول النامية ومساعدتها ماليا نظير التزام هذه الدول المدينة بوصفة قاسية من

التدابير قصد إعادة هيكلة اقتصاداتها وترقيع نسيجها الاجتماعي... بشكل شامل، عوض استخدام هذا التمويل في معالجة الاختلال الذي اقتضى الاستدانة فحسب.

## 2 الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية:

وعي السلطات الجزائرية بأهمية الدبلوماسية الاقتصادية لضمان الأمن الاقتصادي وحماية المصالح الجزائرية في تكوين العلاقات وتطويرها مع الجماعة الدولية، لاسيما نحو دعم الصادرات من المنتجات غير النفط الخام ومشتقاته... بالتصور الحديث للدبلوماسية الاقتصادية جاء متأخرا للغاية، كدليل على قصور الرؤية الاستراتيجية الجزائرية للتعاطي مع الخارج في نواحي الاندماج والانفتاح على المجتمع العالمي، كذلك كعلامة لنقص الحصافة والحكمة على الأقل في تعيين المستهدفات المجدية اقتصاديا (نذكر أن المنطقتين العربية والإفريقية بالتحديد مطوقة أصلا بنفوذ الدول الأقطاب والدول المتقدمة الأخرى كذا دول صاعدة مثل الصين وتركيا... فلا فرصة للسبق مبدئيا سوى بالحيلة) علاوة على قصور الخيارات المعمول بها في إبرام الاتفاقيات الدولية والتي تنطلق في الغالب من معايير عاطفية واجتماعية وسياسية غير المعيار الاقتصادي البحت. إن المنطلق الحقيقي لنجاح الدبلوماسية الاقتصادية في حماية المصالح الجزائرية في العالم وتمهيد الطريق للمنتجات الوطنية لدخول معترك السوق العالمية... هو تمكين الاقتصاد الوطني وتطويره وتعزيز تنافسيته وأن يكون المجتمع متماسكا وله طموحات للنمو والتقدم.

ولبلوغ هذه المقاصد تواجه صانع القرار الجزائري جملة من التحديات الصعبة، في قمتها تنويع الصادرات للتخلص من الآثار العكسية لتقلبات أسعار النفط وما يقتضيه ذاك من إصلاحات هيكلية تستخدم فيها وبشكل أفضل الزخم الهائل من الخيرات الطبيعية والطاقات البشرية المكنونة في الجزائر، اعتمادا على معايير ومقاييس علمية وموضوعية في التخطيط والتنفيذ من أجل تقوية النسيج الصناعي والزراعي... غير أن الوقت أولا والمعترك العالمي ثانيا لم يسمح للجزائر، البارحة واليوم وربما حتى في الغد، توفير الناجعة المرغوبة من هذه الإصلاحات بل وحتى إتمامها. لذلك ظلت السياسات الاقتصادية والتدابير المعمول بها منذ استقلال الجزائر عن فرنسا عام 1962 عرجاء ومجرد حلول مؤقتة لامتصاص ضغط المجتمع الجزائري (طموحات متصاعدة بتزايد عدد السكان

وتطلعات سريع التحول بفضل الانفتاح والتحسيس الإعلامي) من جهة، أو للوفاء بالمتطلبات التي توصي بها المنظمات الدولية (أوبك، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة...) من جهة ثانية.

مزيج السياسات الاقتصادية التي اتبعاها الجزائر في العشريتين الأخيرتين لم تؤتي الثمار المرجوة، في قمتها تحقيق نمو مستدام والأمن/الاكتفاء الغذائي فضلا عن الاستقرار النقدي وتعزيز هيكلة وتشكيلة الاقتصاد المنتج إلى احتواء السوق السوداء... بل انطوت هذه السياسات على مخاطر مالية واجتماعية إضافية أدت إلى المزيد من التأزم والاختلال، بدرجة تقوض من فرص النجاح في تطبيق الإصلاحات الجادة مستقبلا وتشجيع المستثمر الأجنبي لإحضار رؤوس أمواله إلى الجزائر:

**الشكل رقم (02): العوامل المعيقة للاستثمار وممارسة الأعمال-مقارنة بين الجزائر وفرنسا**

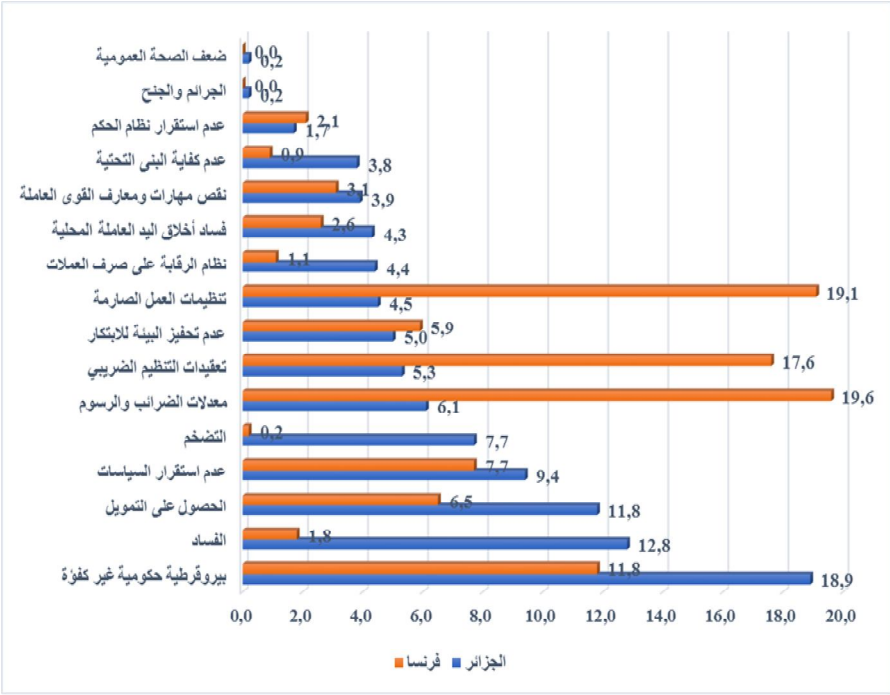


**المصدر**: المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير مؤشر التنافسية العالمي لعام 2018**، موقع الإنترنت:

http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/

مثلا أضفت سياسة الدعم المباشر وغير المباشر (بتقنين الأسعار وتحديدها أو بالتحكم في تقلباتها من خلال تحديد هوامش الربح وتعويض الفروق إلى التجار الرئيسين) للسلع والخدمات الأساسية على غرار الحليب القمح السكر القهوة البنزين الأعلاف والكهرباء... الموجهة بالأصل للمحافظة على القوة الشرائية للمواطنين عموما أضفت إلى تكبد الخزينة العمومية أكثر من 17 مليار دولار سنويا ضمن نفقات التسيير. هذه السياسة ألمت إلى إفراط غير معقول في استهلاك هذه المواد والمواد التي تصنع منها كذا انبثاق صور من المضاربة الانتهازية والاحتيال بصور منقطعة النظير. حتى وصلت واردات الجزائر من القمح إلى مستويات قياسية بـ 2.4 مليار دولار في نوفمبر 2016 (قبل تنفيذ إجراءات التقشف لتحجيم الواردات إجمالا)، ومثل هذه الفواتير (المضخمة من أجل استنفاذ العملة الأجنبية) تخول الجزائر لاحتلال المراتب الأولى عالميا في الطلب على الحبوب والحليب:

**الجدول رقم (03): واردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين**

**الوحدة:** مليار دولار أمريكي

| | الفترة | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 2015 | 2016 | 2017 | الربع الأول 2018 |
| الواردات | 51.70 | 47.08 | *45.95 | 11.20 |
| الصادرات | 34.66 | 30.02 | **34.76 | 10.71 |
| **الميزان التجاري** | **17.03-** | **17.06-** | **11.19-** | **0.49-** |
| **نسبة التغطية (%)** | **67.05** | **63.76** | **75.64** | ---- |

* أهم المستوردين للمنتجات الجزائرية هم على الترتيب التالي: إيطاليا (4.62 مليار دولار)، **فرنسا (3.46 مليار دولار)**، إسبانيا (3.14 مليار دولار)، الولايات المتحدة (2.64 مليار دولار)، البرازيل (1.72 مليار دولار)، هولندا (1.63 مليار دولار)، تركيا (1.56 مليار دولار)

** أهم الموردين للجزائر للمنتجات على الترتيب التالي: الصين (7.29 مليار دولار)، **فرنسا (3.47 مليار دولار)**، إيطاليا (3.04 مليار دولار)، إسبانيا (2.56 مليار دولار)، ألمانيا (2.54 مليار دولار)، تركيا (1.70 مليار دولار)، الولايات المتحدة (1.49 مليار دولار)، كوريا الجنوبية (1.48 مليار دولار)

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الإحصائية لمديرية الجمارك الجزائرية-

Direction générale des douanes (2017), **Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie**, Ministère des Finances, Algérie.

Direction générale des douanes (2018), **Statistiques de commerce extérieur de l'Algérie**, Ministère des Finances, Algérie, 1er trimestre 2018.

نلاحظ من الجدول أعلاه، تواصل العجز التجاري بحكم تراجع مداخيل الجزائر من صادرات النفط والغاز الطبيعي (المحروقات تمثل أكثر 98% من مجموع الصادرات الجزائرية منذ سبعينيات القرن الماضي وإلى غاية يومنا هذا) نتيجة لتدني أسعارها في السوق العالمية لكون الجزائر مثل كثير من الدول النفطية لا تمثل قوة فاعلة في صناعة هذه السوق ولن تكون وفق قواعد اللعبة السارية في المرحلة الحالية.

كذلك معظم الشركاء التجاريين للجزائر هم من الاتحاد الأوروبي، وفرنسا أولاهم، بنسبة لا تقل عن 52% سنويا من مجموع ما تستورده الجزائر ابتداء من سنة 2004 وفقا لإحصائيات المركز الإعلامي التابع لمديرية الجمارك الجزائرية، وهي حصة معتبرة جدا نجمت عن التزام الجزائر بتنفيذ بنود اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي أبرمت في بروكسل 2001/12/19 والتي سرى مفعولها في 2005/09/01، منها إقامة منطقة تبادل حر بإلغاء متبادل لكل الحواجز الجمركية التي تعيق التصدير من هذا إلى ذاك، علما أن الدول الأوروبية تفرض تعريفات ورسوم الجمركية على الواردات متدنية أصلا لكنها تعتمد معايير مطابقة ومواصفات فنية أخرى حازمة لقبول السلع الأجنبية (صحية، بيئية، معايير تتعلق بالجودة...) أدت إلى رفض عديد السلع الغذائية والزراعية الجزائرية. وقد ترتب عن التفكيك الجمركي لصالح السلع الأوروبية تقلص إيرادات الخزينة العمومية من الجمركة بـ15.2% **(بن سمينة، 2001؛ 155-156)**، فلازالت الخسائر والتهديدات التي تحملها الاقتصاد الجزائري من الوفاء بهذه الاتفاقية أكبر بكثير من المزايا والفرص التي استفاد منها، مثلا: ارتفعت فاتورة الواردات إثر اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي بـ 17.3 مليار دولار مقابل زيادة الصادرات الجزائرية من غير النفط والغاز الطبيعي إلى هذه المجموعة الإقليمية بـ 948 مليون دولار وهذا يشكل فارقا هائلا لصالح الاتحاد الأوروبي.

لذلك، يمكن القول إن المفاوض الجزائري لم يكن صائبا ومفلحا في التفاهم على شروط عادلة مع النظير الأوروبي، والحكومة الجزائرية لا تمتلك الشجاعة والعزيمة الآن وربما غدا لفك هذا الارتباط في ظل الظروف الراهنة لتنويع مصادر التوريد على الأقل.

من إخفاقات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية كذلك، في عقد تسعينيات القرن الماضي، حيث تحمل المجتمع الجزائري تبعات وخيمة من تنفيذ المطالبات القاسية التي

فرضها **نادي باريس** بتوصيات من صندوق النقد الدولي على الحكومة لإعادة جدولة الديون في سنتي 1994 و1998، بعد أن شارفت الجزائر على الإفلاس بحكم تداعيات الحرب الأهلية العنيفة آنذاك بالتوازي مع التحولات الدولية الحاصلة من جراء انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار أسعار النفط إلى 8 و9 دولارات للبرميل؛ فقد اشترط عليها في مراجعة الاستدانة إجراءات عميقة لإصلاح الإدارة العمومية وخوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وتخفيض قيمة الدينار وتقليص الإنفاق العمومي... للأسف أضفى ذلك إلى سحق الفئات الهشة وتفاقم ظواهر سوسيواقتصادية ضاعفت من آلام الجزائريين على غرار البطالة والفقر والتسرب المدرسي، فضلا عن تعزيز نفوذ فرنسا على الاقتصاد الجزائري من خلال الخبراء الفرنسيين الذين استقدموا لإعداد وصاغية الإصلاحات (في نواحي: تسيير المديونية المحلية، تحسين فعالية النظام الضريبي، النظام المصرفي، نظام التأمينات، تطوير مناهج التعليم، التسوية والتصفية والخوصصة للمؤسسات الاقتصادية العمومية المتعثرة، تحديث أساليب الإدارة لإعادة تأهيل الشركات الجزائرية...).

قدر حجم الاستثمارات الفرنسية في الجزائر غضون الفترة 2004–2016 بـ2.3 مليار يورو بحوالي 7000 شركة ناشطة وفرت أكثر من 40000 منصب عمل مباشر **(السفارة الفرنسية بالجزائر، 2018)**، على رأس هذه الشركات "مجموعة لافارج للإسمنت" التي لم تستطع إلى غاية اليوم استيعاب الطلب المحلي المتزايد من هذه المادة فضلا عن تصديرها إلى الخارج نظير التسهيلات الاستثنائية والامتيازات الكثيرة التي منحت لها علاوة على الطاقة الإنتاجية غير المستغلة لدى هذا الفرع في الجزائر... والحال كذلك للمجموعات الفرنسية: "توتال" للصناعات الطاقوية والاستخراجات، "رينو" لتركيب السيارات، مخابر تصنيع الأدوية "SANOFI"، بنك "سوسيتي جنرال".

الأواصر الدبلوماسية الاقتصادية بين فرنسا والجزائر كذا الوقائع الحاصلة (التي ذكرنا البعض منها في هذا البحث) ماتزال مشحونة بالحساسية والعداوة الباردة ولا تتسم بالصداقة والتعاون كما يذاع "**إعلاميا**". وهي تؤشر عموما إلى إتباع فرنسا للنهج الليبرالي المصلحي قبل كل اعتبار في التعامل مع الجزائر، التي كانت مستعمرة سابقا من قبلها (1830–1962)، فالسياسة الفرنسية لا تعتبر الجزائر رغم أنها دولة مستقلة وذات سيادة ندا لفرنسا وهي لا تعتبر الاقتصاد الجزائري منافسا للاقتصاد الفرنسي في هيكلته ونسجيه

الصناعي ليكون شريكا استراتيجيا تتبادل معه المنافع[1]، سوى أن يكون مرتعا تنقض على المكاسب والخيرات الكامنة فيه بمجرد أن تعتري الجزائر لحظات الوهن سياسا أو اقتصاديا.

## IV الخلاصة والنتائج:

تتطلب العولمة صياغة قواعد لعب مشتركة تتيح للجهات الفاعلة التنافس على قدم المساواة وبفرص متكافئة للولوج إلى الأسواق العالمية (التجارية والمالية والبشرية) الواسعة الآفاق ومن ثّمة الحظوة بالحصة العادلة فيها. ويدور النقاش في المرحلة الراهنة على تنشيط التجارة العالمية (الاستيراد والتصدير) من أجل تصحيح أوضاع الميزان التجاري أو تشجيع تدفقات رؤوس الأموال (في شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة) من أجل التنمية وجلب التكنولوجيات الحديثة والخبرات الفذة... وهذا الأمر يهيب من كل فاعل رسمي في القطاع الدبلوماسي التأثير في المجتمع الدولي من خلال وفود الصداقة والتمثيل الحسن علاوة على إبرام اتفاقيات التعاون والتفاهمات (الثنائية، الإقليمية والمتعددة) تتوج بإزالة كل العوامل التقنية العائقة وتكييف التنظيمات... لتنشئ فرصا لتصدير المنتجات الوطنية وتلبية أغراض رجال الأعمال الوطنيين للاستثمار في الخارج وعلى أحسن وجه. فيعزز البلد الأول معدلات النمو والتنافسية ويحقق البلد الثاني الرفاهية التي كان يفتقدها بحكم انزواءه على منتجاته المحلية وإمكانيته الذاتية.

عليه، لم تعد الشؤون السياسية (التأشيرات، رخص التنقل/العبور، الانتخابات، التصريحات وتقديم المساعدات...) المسألة الأهم في عمل الأطقم الدبلوماسية والبعثات القنصلية، بالقدر الذي اضحى فيه المتغير الاقتصادي العامل الأساسي في الحسابات السياسية والمعيار الأول في توزيع الممثليات وربط العلاقات مع الدول. فالملاحظ وبشكل جلي اتجاه مختلف الدول إلى إعادة النظر في تموقع السفارات والقنصليات في المناطق ذات الجدوى، إلى جانب الاستفادة من السمعة الحسنة للبلد في المحفل الدولي وتكثيف

[1] انظر ترتيب الشركاء الاقتصادي الاستراتيجيين لفرنسا، انظر الرابط:
https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/politique-etrangere-de-la-france/diplomatie-economique-et-commerce-exterieur/la-france-et-ses-partenaires-economiques-pays-par-pays/

روابط الصداقة لاسيما في تطوير سبل التعاون لتحقيق المصالح المشتركة أو الاستجابة لطموحات المتعاملين الاقتصاديين في البلدين. وذلك وفق مخطط مدروس يتفق عليه طبعا بين الطرفين أو الأطراف لتلافي المنافسة غير المتكافئة أو الاختلاف لاحقا.

المؤكد أن المهمة الدبلوماسية ليست سهلة في خضم التناقضات والصراعات ولما لا المكائد التي يحفل بها النظام الدولي بحكم هيمنة الدول الأقطاب (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، اليابان...) التي تؤثر فيه منذ زمن بعيد صحبة الشركات المتعددة الجنسيات، فضلا عن جملة الخواص الكمية والنوعية التي يتسم بها كل مجتمع وكل اقتصاد، من بلد إلى بلد آخر ومن مرحلة إلى مرحلة أخرى... والمخاطر الجيوسياسية الأخرى، فالمسألة تتطلب تقييم الحال واستشراف المآل في اتخاذ كل قرار للتعاطي مع الاقتصاد العالمي بدبلوماسية ذكية حصيفة، وجعل المصلحة الوطنية نصب العين أولوية لا يمكن فصلها عن الصدح بالرأي في خضم الأصوات المرتفعة التي تتقصى الهيمنة والنفوذ ولو على حساب حقوق ومصالح الغير.

إن نموذج العلاقة بين الجزائر وفرنسا ومن المنظور الدبلوماسي يعتبر فريدا من نوعه ومنقطع النظير، فالموروث التاريخي (صور الاستنزاف والابتزاز) والذاكرة الإنسانية (الآلام وجرائم الاستعمار) تعكر دائما صفو العلاقة بين البلدين والاتجاه أكثر فأكثر نحو وشائج من التعاون والشراكة الحقيقية بين دولتين مستقلين تحترم بعضهما البعض، خصوصا مع تعنت الجانب الفرنسي في الاعتراف بالحقوق المسلوبة والاعتذار عن الجرائم المرتكبة.

مثل هذه القضايا العالقة بين الدولتين تشكل حقيقة نقطة الارتكاز في رسم طبيعة المعاملات بين المتعاملين الاقتصاديين المنتسبين لهذين البلدين، إذ تمكنت فرنسا التي تتماشى سياساتها والفلسفة الليبرالية المصلحية في العقود الثلاثة الأخيرة حينما حدثت بعض التحولات الحرجة والحادة في الجزائر (الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، أزمة المديونية الخارجية، انهيار أسعار النفط، تآكل احتياطيات الصرف، إفلاس شركات استراتيجية، التخلف والأمية...) بحرصها وفطنتها من استغلال هذه الظروف في التأثير على مجموعة من القرارات الاقتصادية المصيرية التي اتخذتها السلطات الجزائرية، على غرار خوصصة المؤسسات الاقتصادية العمومية وإعادة تأهيل الباقي وتقديم الخبرة في

تسيير الدين العمومي وإبرام اتفاقيات لتوفير مناخ استثماري تفضيلي للشركات الفرنسية مقارنة بالمناخ العام للشركات الأجنبية الأخرى إلى جانب التدخل لإلغاء مشاريع حيوي كالطاقات المتجددة أو الاستحواذ على أخرى كتوطيد شبكات المترو والترام ... مشاريع كان من الممكن أن تحمل قيمة مضافة معتبرة في نمو البلاد وتقدمها. هذه النتيجة لا تعني البتة فض الصلة مع فرنسا كلية، بل ندعو إلى إعادة الانتشار في عالم المال والأعمال من خلال ميكانزيمات العلاقات الدولية بغية تنويع الصادرات والشركاء، والبحث عن كل فرصة واعدة لتطوير الاقتصاد الجزائري في هذا المضمار.

فالعالم الجيوسياسي لا يفتقر البتة إلى ممارسات التملق والكذب كما يشهد كثير المؤامرات والانزلاقات التي قد يخطط لها في أروقة الدول الأقطاب، في مقابل العالم الجيواقتصادي الذي يوفر خيارات وفرص غير محدودة أمام الجميع، يمكن ادراكها واغتنامها بدرجة معقولة من الذكاء الاقتصادي الاستراتيجي واليقظة.

فالدبلوماسية الاقتصادية من الممكن أن تجنب البلاد، أي بلاد، تهديدات ومخاطر تقوض أمنها واستقلاليتها ورقيها، أو بالعكس حال خور العزيمة أو عدم الإخلاص في خدمة الوطن، وهي تستند في نجاعتها وأداءها لحفظ الأمن وتحقيق التقدم حين تفاوض على مصالح الوطن في المحفل الدولي على النوايا الحسنة لصناع القرار الرسمين وغير الرسمين وعلى قوة الاقتصاد الوطني وتلاحم المجتمع.

## V المراجع:


1) أحمد قاسم حسين (2016)، **مراجعة لكتاب نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 20، مايو 2016، ص ص.125-127

2) سهى شويحنة (2013)، **الدبلوماسية الاقتصادية**، رسالة ماجستير في القانون الدولي، جامعة حلب، سورية، 2013، ص.10

3) عزيزة بن سمينة (2001)، **الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادية والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 09، 2001/1، ص. 153 وص ص.155-156

4) الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية: https://www.politics-dz.com

5) أميرة البربري، **الدبلوماسية الصاعدة**، الرابط: http://www.siyassa.org.eg/News/3744.aspx

6) المنتدى الاقتصادي العالمي، **تقرير مؤشر التنافسية العالمية 2018**، الرابط: http://reports.weforum.org/global-competitiveness-index-2017-2018/

7) السفارة الفرنسية بالجزائر، موقع الأنترنت: https://dz.ambafrance.org

8) وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية، موقع الأنترنت: https://www.diplomatie.gouv.fr

9) وزارة التجارة الجزائرية، موقع الأنترنت: https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques

10) مديرية الجمارك الجزائرية، موقع الأنترنت: http://www.douane.gov.dz

11) منظمة أرنست ويونغ للاستشارات: موقع الانترنت: https://www.ey.com

12) صلاح القادري، **الدبلوماسية الفرنسية الجديدة والقضايا العربية**، موقع الأنترنت: http://www.aljazeera.net/knowledgegate

13) Alain Plantey (1997), **La négociation internationale : principes et méthodes**, édition CNRS, France, p.13

14) Amine Dafir (2012), **Le Maroc à l'assaut de l'Afrique : rôle de la diplomatie économique**, Le Cercle Les Échos, France, Vol. 29, Juin 2012.

15) Aurélien Colson (2009), **La négociation diplomatique au risque de la transparence : rôles et figures du secret envers des tiers**, Revue Négociations, De Boeck Supérieur, France, N$^{0}$. 11, 1/2009, p. 32

16) Christian Chavagneux (1999), **La diplomatie économique : plus seulement une affaire d'États**, Pouvoirs N. 88, France, Janvier 1999, pp. 36-39

17) Claude Revel (2011), **Diplomatie économique multilatérale et influence**, Revue de Géoéconomie, Institut Choiseul, France, N° 56, 01/2011, pp. 60-61

18) Francis Fukuyama (1991), **Liberal democracy as a global phenomenon**, Political science and politics, American Political Science Association, USA, Vol. 24, N$^0$. 4, December 1991, p. 662

19) Harun ur Rashid (2005), **Economic Diplomacy in South Asia**, Conferences of The Australia South Asia Research Centre: **Indian Economy & Business**, Australian national university, Australia, 18 August 2005.

20) John A. Vasquez (1997), **The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition**, The American Political Science Review, USA, Vol. 91, No. 4, December 1997, pp. 899-912

21) Kenneth N. Waltz (2000), **Structural realism after the cold war**, International security, Harvard College, USA, Vol. 25, N$^0$. 1, Summer 2000, pp. 7-8

22) Laurence Badel, **Diplomatie et entreprise en France au XX$^{ème}$ siècle**, Les Cahiers IRICE, IRICE, France, N$^0$. 3, 1/2009, pp. 5-19

23) Marie-Christine Kessler (1999), **La politique étrangère de la France : Acteurs et processus**, Presses de Sciences Po, France.

24) Nicholas Bayne, Stephen Woolcock (2016), **The New Economic Diplomacy: Decision-making and Negotiation in International Economic Relations**, 4$^{th}$ edition, Taylor & Francis group, USA, pp. 7-8

25) Nicolas G. Onuf (1989), **World of our making: rules and rule in social theory and international relations**, university of South Carolina press, USA.

26) Ronald Peter Barston (2013), **Modern diplomacy**, Fourth Edition, Pearson Education, USA, p.1

27) Ronen Palan (2000), **A world of their making: an evaluation of the constructivist critique in international relations**, Review of International Studies, Cambridge University Press, United Kingdom, Vol. 26, N$^0$. 4, October 2000, pp. 577-580

28) Yves Doutriaux & Christian Lequesne (2013), **Les institutions de l'Union européenne après la crise de l'euro**, La Documentation française, France, 9$^{eme}$ édition, pp. 204-205